

بحث بعنوان
التعويم الاقتصادي وأثره على الاقتصاد القومي

إشراف

أ.د / إبراهيم عبدالله الروؤف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة

مقدم من الباحث

محمد مختار عطوة عزازي سليم

كلية الحقوق – جامعة المنصورة

دبلوم القانون العام 2025-2026

التوقيع

المقدمة

واحدة من اكثر القضايا إثارة للجدل في المجال الاقتصادي الاقصاد السياسي تعد قضية التعويم الاقتصادي المعاصر, خاصة بالنسبة للاقتصادات الناشئة والنامية التي تسعى إلى إيجاد توازن دقيق بين الحفاظ علي استقرار أسعار الصرف وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القومي. فالتعويم -في جوهره- ليس مجرد تغيير في آلية تحديد سعر الصرف، بل هو تحول هيكل في فلسفة السياسة النقدية بأكملها، حيث ينتقل دور الدولة من مُحدّد للسعر إلى مُراقب وموجّه

إن أهمية دراسة هذا الموضوع تنبع من حقيقة أن سعر الصرف يمثل "السعر الأهم" في أي اقتصاد مفتوح، كونه يربط بين الأسواق المحلية والعالمية، ويؤثر بشكل مباشر على تدفقات التجارة والاستثمار والمدخرات. ومع تزايد حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي -بدءاً من سياسات أسعار الفائدة الأمريكية إلى التوترات الجيوسياسية وتقلبات أسعار السلع الأساسية- أصبح فهم آليات التعويم وأثارها أمراً بالغ الأهمية لصانعي السياسات والباحثين والمستثمرين على حد سواء.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لظاهرة التعويم الاقتصادي، من خلال استعراض الجذور التاريخية لهذه الآلية، وتحليل قنوات التأثير التي تنتقل عبرها الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، واستقراء التجارب الدولية الرائدة -خاصة في الأسواق الناشئة- للوقوف على عوامل النجاح والإخفاق. كما تهدف الدراسة إلى تقييم آثار التعويم على متغيرات الاقتصاد القومي الكلية، مثل النمو الاقتصادي والتضخم والميزان التجاري والاحتياطيات الأجنبية، مع تقديم رؤية تحليلية للتحديات التي تواجه السياسة النقدية في ظل أنظمة سعر الصرف المرنة

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستشهاد بأحدث الدراسات الأكاديمية والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية ذات المصداقية (كصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والبنك الدولي)، بالإضافة إلى تحليل بيانات حقيقية من الأسواق الناشئة

أولاً: مفهوم التعويم الاقتصادي ونشأته التاريخية

تعريف التعويم الاقتصادي 1.1

التعويم الاقتصادي هو نظام لسعر الصرف يتم فيه تحديد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وفقاً لآليات العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، دون تدخل مباشر من السلطات النقدية (البنك المركزي) في تحديد سعر معين أو الدفاع عنه. في ظل هذا النظام، يتغير سعر الصرف بشكل يومي- بل ولحظي - استجابة للمتغيرات الاقتصادية، مثل : الميزان التجاري، وتدفقات رأس المال، وفروق أسعار الفائدة، والتوقعات المستقبلية للمستثمرين

ومن المهم التمييز بين ثلاثة أنظمة رئيسية لسعر الصرف

- نظام الربط الثابت:** حيث يربط البنك المركزي عملته بعملة أجنبية (مثل الدولار) أو -1 بسلة عملات، ويلتزم بالدفاع عن هذا السعر باستخدام الاحتياطات الأجنبية
- نظام التعويم المُدار:** حيث يُترك السعر لتحديد آليات السوق بشكل أساسي، لكن البنك -2 المركزي يتدخل أحيانا "لتلبيح" التقلبات المفرطة أو لمواجهة اضطرابات السوق
- نظام التعويم الحر الكامل:** حيث لا يوجد أي تدخل من البنك المركزي، ويُترك السعر -3 ليحدد بالكامل وفقاً لقوى العرض والطلب

وتشير الأبحاث الأكاديمية الحديثة إلى أن معظم الاقتصادات الناشئة التي تتبنى إطار استهداف التضخم تميل إلى تطبيق تعويم مرن، حيث يُستخدم سعر الصرف كأداة مساعدة للسياسة النقدية وليس كهدف رئيسي في حد ذاته. وهذا ما أكدته دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي حول آليات انتقال السياسة النقدية في الأسواق الناشئة

النشأه التاريخيه : انهيار بريتون وودز 1.2

يمكن القول إن "الولادة الرسمية" لنظام التعويم كانت في عام 1971، مع القرار التاريخي للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بتعليق قابليه تحويل الدولار إلى ذهب، وهو ما أنهى نظام بريتون وودز الذي كان سائدًا منذ نهاية الحرب العالميه الثانيه.

كان نظام بريتون وودز (1944-1971) يقوم على ربط العملات بالدولار، مع ربط الدولار رسميًا بالذهب بسعر 35 دولارًا للأونصة. ورغم أن هذا النظام وفر استقرارًا كبيرًا لأسعار الصرف خلال فترة إعادة الإعمار بعد الحرب، إلا أنه عانى من عيوب هيكلية جوهريه، أبرزها:

مفارقة ترافين: حيث يتطلب دور الدولار كعملة احتياطيه عالميه أن تعاني 1- الولايات المتحده من عجز مستمر في ميزان المدفوعات لتوفير السيولة للعالم، لكن هذا العجز المستمر يقوض الثقة في قيمة الدولار نفسه.

فقدان الاستقلاليه النقديه: إذ اضطرت الدول، للحفاظ على سعر صرف ثابت، إلى 2- تنسيق سياساتها النقديه مع السياسه الأمريكيه، حتى لو كانت ظروفها الاقتصاديه المحليه تتطلب سياسات مختلفه.

وبعد انهيار هذا النظام، اتجهت معظم الاقتصادات المتقدمه إلى نظام التعويم، بينما استمرت الاقتصادات الناميه لفترة انتقاليه أطول في اتباع أنظمة الربط. ومع مرور الوقت، بدأت موجات متتاليه من التحول إلى التعويم، خاصة بعد أزمت التسعينيات

مثل أزمة المكسيك عام 1994 وأزمة آسيا عام 1997، والتي أثبتت عدم استدامة أنظمة سعر الصرف الجامدة في ظل عالم يتسم بحرية حركة رؤوس الأموال.

ثانياً: آليات عمل التعويم وقنوات التأثير

القنوات الرئيسية لانتقال أثر التعويم 2.1

عند التحول إلى نظام التعويم، تنتقل آثار هذا التحول إلى الاقتصاد القومي عبر عدة قنوات مترابطة. تُصنف الأدبيات الاقتصادية هذه القنوات إلى ثلاثة مسارات رئيسية

القناة الأولى: قناة أسعار الفائدة : عند انخفاض قيمة العملة المحلية (تعويم نزولي)، قد يضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ودعم العملة. لكن ارتفاع الفائدة يزيد من تكلفة الاقتراض على الشركات والأفراد، مما قد يبطئ النشاط الاقتصادي. الأبحاث تشير إلى أن هذه القناة تكون أكثر فعالية في الاقتصادات الناشئة منها في المتقدمة، لكنها أيضاً أكثر تعقيداً بسبب تأثير العوامل العالمية. دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2024 أوضحت أن فعالية هذه القناة تعتمد بشكل كبير على الظروف المالية العالمية.

القناة الثانية: قناة الميزانية العمومية : تُعد هذه القناة بالغة الأهمية في الاقتصادات الناشئة التي تعاني من عدم تطابق العملات، أي أن لديها ديوناً مقومة بعملات أجنبية في حين أن إيراداتها بالعملة المحلية. وعند تعويم العملة وانخفاض قيمتها، يرتفع العبء الحقيقي لهذه الديون الأجنبية، مما قد يدفع الشركات نحو الإفلاس ويؤدي إلى حدوث أزمة مالية.

وقد أظهرت دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن تأثير هذه القناة يعتمد بدرجة كبيرة على مدى قيام الشركات بالتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

القناة الثالثة: قناة التجارة الخارجية : يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى جعل الصادرات أرخص نسبياً في الأسواق الخارجية، بينما تصبح الواردات أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين المحليين. ومن الناحية النظرية، يساهم ذلك في تحسين الميزان التجاري على المدى الطويل وفقاً لشرط مارشال-ليرنر.

لكن على المدى القصير، قد يحدث تأثير عكسي يتمثل في ارتفاع معدلات التضخم نتيجة زيادة أسعار السلع والمواد الخام المستوردة، مثل الطاقة والغذاء، وهو ما يُعرف بالتضخم المستورد.

2.2 دور التدخلات الرسمية في ظل التعويم المُدار

على الرغم من أن "التعويم الحر" يعني نظرياً عدم تدخل البنك المركزي، فإن الواقع العملي يُظهر أن معظم الاقتصادات الناشئة تمارس شكلاً من أشكال التدخل في سوق الصرف لتحقيق أهداف محددة.

ويوضح الإطار المتكامل للسياسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي أن التدخل في سوق الصرف يمكن أن يكون مفيداً في حالات معينة، من أبرزها

تصحيح الاضطرابات غير المنظمة في السوق: عندما تتسع فروق أسعار البيع والشراء -1 بشكل كبير وتعكس حالة من الذعر بدلاً من الأساسيات الاقتصادية

أثناء فترات هروب رؤوس الأموال: عندما تنسحب الاستثمارات الأجنبية بشكل مفاجئ -2 وبكميات كبيرة، مما يفرض ضغوطاً شديدة على العملة المحلية

لتراكم الاحتياطيات: عندما تكون تدفقات رأس المال الداخلة كبيرة، قد يتدخل البنك المركزي -3 بشراء العملات الأجنبية لمنع ارتفاع مفرط في قيمة العملة المحلية، بما قد يضر بالقدرة التنافسية للصادرات.

ومع ذلك، يحذر صندوق النقد الدولي من أن الإفراط في التدخل أو التدخل لاستهداف سعر صرف معين يمكن أن يقوض مصداقية البنك المركزي ويستنزف الاحتياطيات دون جدوى. والخلاصة أن "الفن" في إدارة التعويم يكمن في معرفة متى تتدخل ومتى تترك السوق يعمل.

ثالثاً: تجارب دولية رائدة في التعويم

تجارب ناجحة: أمريكا اللاتينية وآسيا 3.1

لا يمكن فهم تأثير التعويم دون دراسة تجارب الدول التي سبقت في هذا المسار. تكشف المقارنات بين مناطق العالم المختلفة عن تباين كبير في النتائج، وهو ما يؤكد أن التعويم ليس "وصفة سحرية" واحدة، بل يعتمد بشكل حاسم على الظروف المؤسسية والهيكلية لكل اقتصاد.

(أولاً: تجربة البرازيل والمكسيك و كولومبيا (أمريكا اللاتينية

شهدت دول أمريكا اللاتينية أداءً ملفتاً لعملائها في عام 2025، حيث ارتفع مؤشر عملات المنطقة بأكثر من 20%. يُعزى هذا النجاح إلى تبني سياسات نقدية متشددة (أسعار فائدة حقيقية مرتفعة) جذبت تدفقات رأس المال الباحثة عن عوائد مرتفعة. كما لعبت الإصلاحات الهيكلية دوراً في تعزيز مرونة الاقتصاد، حيث تحسنت قدرة هذه الدول على امتصاص الصدمات الخارجية مقارنة بعقود سابقة. هذا ما أكدته تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2025.

(ثانياً: تجربة الهند واندونيسيا و تايلاند (آسيا

على النقيض من أمريكا اللاتينية، شهدت العملات الآسيوية أداءً ضعيفاً نسبياً في الفترة نفسها، حيث حققت عوائد لا تتجاوز 5%. يعكس هذا التباعد حقيقة أن آسيا أكثر تأثراً بتباطؤ النمو الاقتصادي الصيني، والسياسات التجارية الأمريكية تجاه المنطقة. لكن من ناحية إيجابية، أظهرت دول مثل تايلاند أن التدخلات قصيرة الأجل في سوق الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أسعار الفائدة المحلية، مما يعطي البنوك المركزية أدوات إضافية للإدارة.

دروس من الدول التي واجهت صعوبات 3.2

ليس كل من تعوّم نجح. بعض الدول دفعت ثمنًا باهظًا نتيجة تحول غير مدروس إلي التعويم أو نتيجة ضعف هيكل مزمّن.

الحالة الأولى: تركيا

يعتبر الليرة التركية مثالاً صارخاً علي العملة "الهشة" في ظل التعويم. ففي الفترة من 2019 الي 2025، فقدت الليرة أكثر من 80% من قسمتها مقابل الدولار في بعض المراحل.

الأسباب الرئيسية: تضخم مزمن، فقدان الاستقلالية البنك المركزي، وسياسات نقدية غير تقليدية ((كخفض الفائدة رغم ارتفاع التضخم).

الدرس التعويم لا يصنع الاستقرار من تلقاء نفسه؛ بل يتطلب مصداقية السياسة النقدية وإطاراً مؤسسياً قوياً.

الحالة الثانية: مصر

عد تعويم الجنيه في نوفمبر 2016 ثم مرة أخرى في 2024، شهدت مصر تقلبات حادة في سعر الصرف وارتفاعاً كبيراً في التضخم. التجربة المصرية تبرز "معضلة" الاقتصادات الناشئة: التعويم ضروري لاستعادة ثقة المؤسسات الدولية وجذب الاستثمار، لكنه يسبب موجة تضخمية قاسية تخفض القوة الشرائية للمواطنين.

الحالة الثالثة: الأرجنتين

ربما تكون الأرجنتين المثال الأكثر دراماتيكية لفشل إدارة سعر الصرف. فالتاريخ النقدي للأرجنتين حافل بالتعاقب بين أنظمة الربط والتعويم، وكلها انتهت بأزمات. درس من الأرجنتين أن الانضباط المالي شرط أساسي لنجاح أي نظام لسعر الصرف، فالعجز المالي المزمّن غالباً ما يتم تمويله عبر طباعة النقود، مما يؤدي إلى زيادة التضخم ويقوض أي محاولة لتحقيق الاستقرار النقدي.

رابعاً: آثار التعويم على الاقتصاد القومي

4.1 الآثار الإيجابية المحتملة

عند تطبيقه بشكل صحيح وفي ظل الظروف المناسبة، يمكن أن يحقق التعويم الاقتصادي مجموعة من المكاسب الكبيرة للاقتصاد القومي:

أولاً: الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية: في ظل الربط الثابت، كان البنك المركزي يُنفق الاحتياطيات للدفاع عن سعر الصرف. أما في التعويم، فيمكنه الاحتفاظ بها لمواجهة الطوارئ الحقيقية. هذا ما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي التي أشارت إلى أن الاحتياطيات العالمية شهدت تحولاً نحو الذهب كأصل آمن، حيث ارتفع الطلب على الذهب بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

ثانياً: استقلالية السياسة النقدية: تتحرر السياسة النقدية من هدف "الدفاع عن سعر الصرف" لتتفرغ لأهداف داخلية كاستقرار الأسعار وتشغيل العمالة. دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي في سبتمبر 2024 ناقشت هذه القضية تحت عنوان "استقرار الأسعار ولغز التعويم"، وأظهرت أن الدول التي تتبنى تعويماً مرناً تتمتع بقدرة أكبر على تكييف سياساتها مع ظروفها المحلية.

ثالثاً: تحسين الميزان التجاري: انخفاض العملة (في حال حدوثه) يجعل الصادرات أرخص، مما قد يحفز الإنتاج المحلي ويحسن الميزان التجاري في الأجل المتوسط.

رابعاً: اكتشاف حقيقي للسعر: يعكس سعر الصرف في التعويم الحر الأساسيات الاقتصادية الحقيقية (العرض و الطلب)، بدلاً من أن يكون سعرًا "إداريًا" قد لا يعكس الندرة الحقيقية للعملة.

4.2 الآثار السلبية والتحديات الرئيسية

لكل إيجابيات التعويم، إلا أن المخاطر المصاحبة له كبيرة، خاصة في الاقتصادات الناشئة ذات الهياكل الاقتصادية الهشة:

أولاً: التضخم المستورد

عند انخفاض قيمة العملة المحلية، ترتفع تكلفة الواردات سواء من السلع الوسيطة أو النهائية. ونظراً لأن انتقال أثر تغير سعر الصرف إلى التضخم يكون أعلى بكثير في الاقتصادات الناشئة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، فإن التعويم غالباً ما يكون مصحوباً بموجة تضخمية حادة.

وقد تناولت إحدى دراسات صندوق النقد الدولي هذه الظاهرة بالتفصيل في سياق تحليل استقرار الأسعار.

ثانياً: تهديد الاستقرار المالي

وجود "عدم تطابق العملات" في الميزانيات العمومية للشركات (أي دين بالدولار وإيرادات بالعملة المحلية) يجعل انخفاض العملة تهديدًا وجوهياً لهذه الشركات. يمكن أن تتحول مشكلة فردية إلى أزمة مصرفية منهجية إذا كانت البنوك مُقرضة لهذه الشركات

ثالثاً: التقلبية المفرطة

تُعد أسواق الصرف الأجنبي الأكبر والأكثر سيولة في العالم، حيث يبلغ حجم التداول اليومي فيها نحو 10 تريليونات دولار، إلا أنها شديدة الحساسية لحالات عدم اليقين الاقتصادي والسياسي وفي أوقات الأزمات، قد تتسع فروق أسعار البيع والشراء بشكل حاد، وقد تتراجع السيولة بشكل مفاجئ، مما يؤدي إلى تقلبات عنيفة في سعر الصرف لا تعكس الأساسيات الاقتصادية الحقيقية

رابعاً: تأثير الثروة السلبية

بالنسبة للأسر والشركات التي لديها مدخرات أو استثمارات مقومة بالعملة المحلية، فإن انخفاض العملة يعني انخفاض قيمتها الحقيقية عند قياسها بالعملات الأجنبية، مما قد يقلل الاستهلاك والاستثمار

خامساً: تحديات السياسة النقدية في ظل التعويم

قوة قناة سعر الصرف وضعف الانتقال الداخلي 5.1

تواجه البنوك المركزية في الاقتصادات الناشئة معضلة حقيقية عند إدارة سياساتها في ظل التعويم. أحدث الأبحاث في هذا المجال، بما فيها دراسة أجرتها كبيرة الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، تكشف أن انتقال أثر السياسة النقدية يختلف بشكل جوهري بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة

الفرق الجوهري: في الاقتصادات المتقدمة، عندما يخفض البنك المركزي سعر الفائدة، تنخفض أسعار الفائدة في السوق بشكل مباشر، مما يحفز الاقتراض والاستثمار. أما في الاقتصادات الناشئة، فالعلاقة ليست بهذه البساطة

تشير الأبحاث إلى أنه عندما تخفض البنوك المركزية في الأسواق الناشئة أسعار الفائدة، فإن الانتقال إلى أسعار السوق قصيرة الأجل يعتمد بشكل حاسم على ما يحدث للظروف المالية العالمية. إذا اشتدت الظروف المالية العالمية بدرجة كافية - كما يحدث غالبًا بعد تشديد غير متوقع للسياسة النقدية الأمريكية - فإن أسعار السوق المحلية قد ترتفع حتى عندما يخفض البنك المركزي سعر الفائدة. هذا ما أكدته الدراسة الصادرة عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2024

هذا يعني أن السياسة النقدية قد تفقد جزءًا كبيرًا من فعاليتها في أوقات الحاجة إليها، وهو ما يُعرف بـ "الخوف من التعويم" في الأدبيات الاقتصادية

التحديات الجديدة: العملات الرقمية واللاعبون غير المصرفيين 5.2

التعويم في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين مختلف تمامًا عن التعويم في التسعينيات. ظهرت تحديات جديدة تزيد من تعقيد إدارة سعر الصرف

أولاً: صعود العملات المشفرة

في بعض الاقتصادات الناشئة ذات معدلات التضخم المرتفعة، وصلت تدفقات العملات الرقمية مثل البيتكوين والعملات المستقرة إلى مستويات كبيرة

وتتيح هذه العملات للمواطنين تجاوز ضوابط رأس المال وتحويل مدخراتهم إلى عملات أجنبية بشكل فوري، مما يزيد الضغط على العملة المحلية ويضعف من فعالية السياسة النقدية

ثانياً: دور المؤسسات المالية غير المصرفية

تغير هيكل سوق الصرف بشكل جذري. صندوق النقد الدولي يوثق أن الطلب على الدولار من قبل المؤسسات غير المصرفية (كصناديق التحوط وشركات الاستثمار) ارتفع بشكل ملحوظ بعد الصدمات المالية الكبيرة. هذه المؤسسات أكثر تقلباً في سلوكها من البنوك التقليدية، مما يزيد من حدة تقلبات سعر الصرف ويجعل السوق أكثر عرضة للذعر. دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي في يناير 2025 ناقشت هذا التحول بالتفصيل تحت عنوان "مسار التبدل: فهم التحولات" في الطلب على الدولار.

ثالثاً: نزع الدولار التدريجي

على المستوى العالمي، هناك اتجاه بطيء لكن ثابت نحو تقليل الاعتماد على الدولار. فقد انخفضت حصة الدولار في الاحتياطيات الرسمية العالمية من 66% في 2015 إلى حوالي 57.8% في 2024، وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في فبراير 2025. هذا يعني أن الاقتصادات الناشئة أصبحت أكثر جرأة في السماح لعملاتها بالتعويم، حيث لم تعد صدمات السياسة النقدية الأمريكية تؤثر بنفس القوة السابقة.

رابعاً: العوامل الجيوسياسية

تقرير صندوق النقد الدولي حول الطلب المتزايد على الذهب أشار إلى أن العوامل الجيوسياسية لعبت دوراً متزايد الأهمية في تشكيل احتياطيات البنوك المركزية. البنوك المركزية، خاصة في الأسواق الناشئة، عززت حيازاتها من الذهب كأداة للتحوط ضد المخاطر الجيوسياسية والعقوبات المالية المحتملة. هذا التحول يغير ديناميكيات سوق الصرف التقليدية.

سادساً: الآثار التوزيعية والاجتماعية للتعويم

تأثير التعويم على الفئات المختلفة 6.1

لا يمكن فهم الأثر الكامل للتعويم على الاقتصاد القومي دون النظر إلى آثاره التوزيعية أي كيفية توزيع مكاسب وخسائر التعويم بين مختلف الفئات الاجتماعية.

أولاً: تأثير التعويم على الفقراء ومحدودي الدخل

الفقراء هم الأكثر تضرراً من التعويم في المدى القصير، وذلك لعدة أسباب

ارتفاع أسعار السلع الأساسية (الغذاء والطاقة) التي تشكل نسبة كبيرة من ميزانية الأسرة -1 الفقيرة.

محدودية قدرة الفقراء على التحوط ضد مخاطر سعر الصرف أو تنويع مدخراتهم بعملات -2 أجنبية

ضعف قدرة الأجور على التكيف بسرعة مع ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى تآكل الأجر -3 الحقيقي.

المصدرون والقطاعات التي تتنافس مع الواردات (مثل الصناعة المحلية والزراعة) هم المستفيدون الأساسيون من انخفاض العملة، حيث تصبح منتجاتهم أكثر قدرة على المنافسة. لكن هذا التأثير الإيجابي يتطلب وقتاً حتى يظهر، ويعتمد على مرونة العرض وقدرة المنتجين على زيادة الإنتاج.

ثالثاً: تأثير التعويم على الشركات المثقلة بالديون بالعملة الأجنبية

هذه الفئة هي الأكثر تضرراً، خاصة في الاقتصادات الناشئة التي عانت تاريخياً من "خطيئة الأصل" أي عدم قدرتها على الاقتراض بعملة المحلية في الأسواق الدولية. عندما تنخفض العملة المحلية، يرتفع عبء ديونها بشكل حاد، مما قد يدفعها نحو الإفلاس.

آليات الحماية الاجتماعية في ظل التعويم 6.2

تجارب الدول الناجحة في إدارة التعويم أظهرت أن اعتماد آليات للحماية الاجتماعية يمكن أن يخفف من الآثار السلبية

برنامج الدعم الموجه: بدلاً من الدعم العام (الذي يستهلك موارد كبيرة ويفيد الأغنياء أكثر من -1 الفقراء)، التحول إلى دعم نقدي مشروط يصل إلى مستحقيه

سياسات الأجور: ربط الحد الأدنى للأجور أو المعاشات بمؤشر أسعار المستهلكين (تعديل -2 تلقائي) يحمي الفئات الأكثر ضعفاً من تآكل الدخل

شبكات الأمان الاجتماعي: توسيع تغطية برامج المساعدات الاجتماعية والبطالة في فترات -3 التعديل الاقتصادي.

التجربة المصرية بعد تعويم 2016 تضمنت برنامج "تكافل وكرامة" كأحد آليات الحماية الاجتماعية، لكن التحدي كان في كفاية قيمة الدعم مقارنة بمعدلات التضخم المرتفعة

الخاتمة

بعد هذا الاستعراض التحليلي لمفهوم التعويم الاقتصادي وآلياته وتجاربه الدولية وأثاره على الاقتصاد القومي، يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات الأساسية التي تصلح كدروس مستفادة:

أولاً: التعويم الاقتصادي ليس "هدفاً في حد ذاته" بقدر ما هو أداة لتحقيق أهداف كبرى: استدامة الاحتياطات الأجنبية، استقلالية السياسة النقدية، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات. نجاح هذه الأداة يعتمد كلياً على البيئة المؤسسية والهيكلية للاقتصاد.

ثانياً: يُظهر تحليل التجارب الدولية (كأمريكا اللاتينية الناجحة نسبياً، وتركيا والأرجنتين الأقل نجاحاً) أن العوامل الحاسمة ليست في نظام سعر الصرف نفسه، بل في الانضباط المالي، استقلالية البنك المركزي، ومصداقية السياسة النقدية. فحيثما غابت هذه العوامل، فشل التعويم؛ وحيثما توفرت، كان التعويم معززاً للاستقرار.

ثالثاً: إن التضخم المستورد وعدم تطابق العملات يشكلان أكبر مخاطر التعويم على الاقتصادات الناشئة. ارتفاع معامل انتقال سعر الصرف إلى التضخم يعني أن أي انخفاض في العملة يترجم بسرعة وبقوة إلى ارتفاع في أسعار المستهلك، مما يفرض تكلفة اجتماعية كبيرة، خصوصاً على الفئات محدودة الدخل.

رابعاً: المشهد العالمي الجديد -الذي يتميز بارتفاع حالات عدم اليقين الجيوسياسي، وصعود العملات المشفرة، ودور المؤسسات المالية غير المصرفية- يزيد من تعقيد إدارة التعويم. البنوك المركزية اليوم تواجه تحديات لم تكن موجودة قبل عقدين، مما يتطلب أدوات وأطر تحليلية جديدة.

خامساً: الآثار التوزيعية للتعويم حاسمة لفهم تأثيره الكلي. فالتعويم يخلق رابحين وخاسرين، والفقراء غالباً ما يتحملون العبء الأكبر في المدى القصير. لذلك، فإن أي استراتيجية ناجحة للتعويم يجب أن تتضمن آليات للحماية الاجتماعية تخفف من الآثار السلبية على الفئات الأكثر ضعفاً.

سادساً: أخيراً، لا يوجد "نظام سعر صرف مثالي" واحد يناسب كل الدول في كل الأوقات. الخيار بين الربط والتعويم، وبين التعويم المدار والحر، يجب أن يُتخذ بناءً على الظروف الخاصة لكل دولة: درجة الانفتاح التجاري، عمق الأسواق المالية، مرونة سوق العمل، وجودة المؤسسات الاقتصادية.

وفي ضوء هذه الاستنتاجات، يمكن التوصية بأن أي دولة تسعى للتحويل إلى التعويم يجب أن تعد نفسها من خلال: تعزيز استقلالية البنك المركزي، تبني إطار واضح لاستهداف التضخم، تطوير سوق الصرف الأجنبي، بناء احتياطات كافية، وتصميم شبكة حماية اجتماعية فعالة.